

الاقتصاد غير الرسمي في العراق

نبيل جعفر عبد الرضا(*)

أستاذ في كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة - العراق.

سامي هاشم فالح

أستاذ في كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة - العراق.

مقدمة

تعدّ ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من الظواهر المتعددة الأبعاد والآثار بشكل بالغ الصعوبة والتعقيد بمكان. وعلى الرغم من كون الاقتصاد غير الرسمي أحد الظواهر القديمة في المجتمعات الإنسانية كافة، فجرائم السرقة والاحتيال والفساد وغيرها من الجرائم ذات الدوافع الاقتصادية قديمة قدم الإنسان نفسه على هذه الأرض. وكذلك، فإن جرائم التهريب من الضرائب والتحايل على القوانين والإجراءات الحكومية قد بدأت فعلياً مع إدخال نظم الضريبة والإجراءات المنظمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة في المجتمعات المختلفة، إلا أنه مع ذلك فإن الاهتمام بهذه الظاهرة لم يبدأ إلا منذ سبعينيات القرن الماضي.

ويوجد اتفاق بين الاقتصاديين على أن الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ليست منفصلة عن المجتمعات، وإنما تتعايش وتتشابك مع أنشطة الاقتصاد الرسمي في إطار المجتمع، وتتمثل بشبكة كبيرة ومتنامية من علاقات الإنتاج والتبادل والتوزيع، إذ يشكل الاقتصاد غير الرسمي جزءاً كبيراً نسبياً من الناتج المحلي الإجمالي في كل الدول عموماً، وفي العراق خصوصاً، نظراً إلى ضعف أداء أجهزة الرقابة الحكومية. وهذا ما يبرّر أهمية هذا البحث الذي يتناول مفهوم وأسباب انتشار الاقتصاد غير الرسمي، ومن ثم بيان آثاره وقياس حجمه في العراق، ومستوى مشاركة القوى العاملة في هذه الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية.

أولاً: مفهوم الاقتصاد غير الرسمي

يعدّ تعريف الاقتصاد غير الرسمي من الأمور المهمة في مجال هذه الدراسة، لما له من أثر في عملية تصنيف أنشطته وقياس حجمه أو تقديره. ويمكن تناول عدة تعاريف أدرجها باحثون سابقون في هذا المجال، واستعراضها كالتالي:

١ - يعرف فياغ وغوتمان (Fiege and Gutmann) الاقتصاد غير الرسمي بأنه الناتج القومي غير المحسوب، أو هو ذلك الجزء من الناتج القومي الإجمالي الذي كان يجب أن يدخل في حسابات الناتج القومي، ولكنه لسبب أو لآخر (مثل التهرب الضريبي وضعف الأجهزة الضريبية والرقابية) لم يدخل ضمن هذه الحسابات^(١).

٢ - يعرف فيتو تانزي (Vito Tanzi) الاقتصاد غير الرسمي مستخدماً مصطلح «الاقتصاد التحتي» (Underground Economy)، بأنه مجموع الدخل المكتسبة غير المبلغ عنها للسلطات الضريبية، أو مجموع الدخل غير الواردة في الحسابات القومية^(٢).

ويفترض التعريفان السابقان أن الحسابات القومية تستند بقوة إلى المعلومات الضريبية، إذ يختلف هذا الأمر من بلد إلى آخر، ومن ثم فإن تهرب أصحاب الدخل من الضرائب قد يترتب عليه عدم دقة نتائج الدخل القومي.

٣ - يعرف إينو لانغفلد (Enno Langfeldt) الاقتصاد غير الرسمي بأنه ذلك القطاع المتمم للقطاع الرسمي من الاقتصاد الكلي، الذي يتألف من الأنشطة التي تدخل في إطار القياس الفعلي للاقتصاد القومي كافة. ويتم التعريف بهذا القطاع أو بأنشطته أو بحجم الموارد المستخدمة من خلال الدخل المتولدة فيه، وذلك لصعوبة قياس القيمة المضافة المتولدة من الأنشطة المكوّنة لهذا القطاع^(٣).

٤ - يشير مكتب الإحصاءات الرسمية في المملكة المتحدة (C.S.O.) إلى الاقتصاد غير الرسمي، أنه الأنشطة الاقتصادية التي تتولد منها عناصر دخل لا يمكن قياسها من مصادر الإحصاءات الرسمية التي عادة ما تقوم بوضع مقاييس للدخل والناتج القوميين^(٤).

٥ - يعرف إنغمار هانسون (Ingemar Hansson) الاقتصاد غير الرسمي بأنه مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي لا تدخل في إطار الحسابات القومية، التي تقسم إلى أنشطة اقتصادية تتولد من ممارستها دخول يجب أن تخضع للضرائب، وأنشطة اقتصادية ذاتية^(٥). وفي دول التخطيط المركزي، التي تحدد فيها أساليب وأنماط التوظيف والإنتاج والتوزيع، وتحدد أسعار السلع والخدمات والأجور على وفق الخطط المركزية الشاملة أو تمارس الرقابة المركزية على نواحي الحياة الاقتصادية كافة، يتحدد الاقتصاد غير الرسمي بتلك الأنشطة التي تتجنب ضوابط الخطط المركزية.

(١) Peter M. Gutmann, «The Subterranean Economy,» *Financial Analysts Journal*, vol. 33, no. 6 (November-December 1977), p. 223.

(٢) Vito Tanzi, «The Underground Economy in the United State- Estimation and Implications,» *Quarterly Review* (Washington International Bank), no. 135 (1980), p. 40.

(٣) Enno Langfeldt, The Underground Economy in the Federal Republic of Germany: A Preliminary Assessment,» in: Edgar L. Feige, ed., *The Underground Economies: Tax Evasion and Information Distortion* (Cambridge [UK]; New York: Cambridge University Press, 1989), pp. 197-198.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٧٦.

(٥) Fiege L. Edgar, «How Big is the Irregular Economics?,» *Challenges* (November 1979), p. 231.

٦ - يعرف ف. ج. إم. فيلبروغيه (F. J. M. Feldbrugge) الاقتصاد غير الرسمي بأنه القطاع الذي يغطي الأنشطة الاقتصادية التي تنهّرب من الرقابة المركزية، بسبب كونها غير محدودة في الخطط المركزية، أو تلك الأنشطة التي لا تدخل ضمن إطار ملكية الدولة لوسائل الإنتاج^(٦).

يتضح من العرض السابق أن ما نطلق عليه «أنشطة الاقتصاد غير الرسمي» يعتمد على خلفية كل باحث ونظرته إلى هذا الاقتصاد، فقد ينظر إليه من جانب تجنّب أنشطة معينة للضريبة، أو من خلال عدم إدراج ناتج أنشطته ضمن الحسابات القومية، أو حتى من خلال عدم إدراجه ضمن الخطط القومية الشاملة في الدول المخططة مركزياً. إلا أن هنالك جوانب مشتركة بين هذه الرؤى تميّز الاقتصاد غير الرسمي كظاهرة عالمية، منها:

يشكّل الاقتصاد غير الرسمي جزءاً كبيراً نسبياً من الناتج المحلي الإجمالي في كل الدول عموماً، وفي العراق خصوصاً نظراً إلى ضعف أداء أجهزة الرقابة الحكومية.

أ - أن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي تنتج سلعاً وخدمات مشروعة أو غير مشروعة، وهي تولد دخولاً حقيقية أو عينية.

ب - تدار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي بشكل سرّي غير ظاهر للإدارة الاقتصادية في الدولة، ومن ثم تستطيع أدوات القياس الاقتصادية قياس أو تقدير مؤشرات، وبالتالي آثاره.

٧ - ركّز الخبير الاقتصادي العالمي هرناندو دي سوتو على الحجم الكبير للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية الذي يجري التعامل به خارج الأطر الرسمية في العالم بعامّة، وفي دول العالم النامي ودول الاتحاد السوفياتي السابق بخاصّة، وبين أن الطبقات الاجتماعية الفقيرة تنشئ صناعات صغيرة مختلفة، ابتداءً من منازلهم، وصولاً إلى المعامل والمشاغل الصغيرة، ولكنها تبقى على حالها، وفي أضيق الحدود، لعدم وجود حماية قانونية لهذه الأنشطة، مما يمنعهم من الحصول على التمويل اللازم من المصارف لتطوير صناعتهم، فضلاً عن جذب المستثمرين للاستثمار في هذه الأنشطة.

وقد بيّن دي سوتو أن الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية تكوّن ٥٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في كل من روسيا وأوكرانيا، و٦٢ بالمئة في جورجيا، وتصل هذه النسبة إلى ٩٠ بالمئة في القاهرة. وحاول دي سوتو في كتابه المعروف: **سر رأس المال تحويل أفكار صنّاع القرار من خلال تشديده على القدرة الإنتاجية الكبيرة لدى الطبقة الفقيرة في المجتمعات، إذ فرّق بين فكرتين متلازمتين، هما الفقر والكسل، ووجّه الأفكار نحو التنمية الاقتصادية لدول العالم المختلفة. فعلى سبيل المثال، تقوم النساء العاملات في مجال صناعة**

F. J. M. Feldbrugge, «The Soviet Second Economy in a Political and Legal Perspective,» in: (٦) Feige, ed., Ibid., p. 301.

وتجارة الملابس غير الرسمية في غرب قارة أفريقيا بإعالة وإكساء الملايين من الناس^(٧).
مما تقدم، يقترح الباحثان التعريف الآتي لـ «أنشطة الاقتصاد غير الرسمي»: «مجموعة الأنشطة الاقتصادية، سواء أكانت قانونية أم غير قانونية، التي لا تخضع للرقابة الحكومية، ولا تدخل مدخلاتها أو مخرجاتها في الحسابات القومية، ولا يعلن عنها للإدارات الضريبية في الدولة، سواء أكانت هذه المدخلات نقدية أم عينية».

ثانياً: الأسباب الرئيسية لوجود ونمو أنشطة الاقتصاد غير الرسمي

إن أسباب وجود ونمو أنشطة الاقتصاد غير الرسمي تختلف من دولة إلى أخرى، ومن مدة زمنية إلى أخرى، وبعمامة يمكن إجمال هذه الأسباب بما يلي:

١ - ارتفاع مستوى الضرائب

تؤدي الضرائب بصفة عامة دوراً مهماً في تكوين ونمو الاقتصاد غير الرسمي، إذ إن وجود الضرائب يقسم الاقتصاد الوطني إلى قطاعين: أحدهما يخضع للضريبة، والآخر لا يخضع لها. ويختلف تأثير الضرائب من دولة إلى أخرى، ففي دولة ما، وفي وقت معين، تبرز أهمية أنواع معينة من الضرائب في تشكيل الاقتصاد غير الرسمي. ففي دولة كالسويد، مثلاً، تصل المعدلات الحديثة للضرائب المفروضة على الدخل إلى ٣٥ بالمائة، الأمر الذي يوفّر حوافز قوية لتخصيص الموارد نحو الأنشطة التي لا تخضع للضرائب، أي أنشطة الاقتصاد غير الرسمي^(٨).

٢ - عدم العدالة الضريبية

ينظر كلٌّ من لندستد وسبايسر (Lundstedt and Spicer) إلى العلاقة بين المكلفين والحكومة على أنها علاقة تبادلية، يبدو فيها الأفراد كما لو أنهم يتبادلون في السوق القوة الشرائية مقابل خدمات الحكومة. ويتأثر سلوك المكلفين بمدى الإشباع الذي يتحقق لهم في ظل الشروط التبادلية مع الحكومة (Terms of trade)^(٩).

وعندما يتنامى اعتقاد المكلف بأنه ضحية لعدم العدالة، سواء في علاقته مع الحكومة أو مقارنة بما يتحمّله الآخرون من الأعباء الضريبية، فإن ذلك يرفع معدل المنفعة الحديثة

(٧) هرناندو دي سوتو، *سر رأس المال*، ترجمة كمال السيد، سلسلة العلوم الاجتماعية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٩).

(٨) Alan A. Tiat, *Value Added Tax: International Practice and Problems* (Washington DC: International Monetary Fund (IMF), 1998), p. 34.

(٩) Somchai Richupan, *Determines of Tax Evasion* (Washington, DC: International Monetary Fund (IMF), 1987), pp. 150-152.

التي يشتتها المكلف من وحدة النقود الناجمة عن التهرب من الضريبة^(١٠).

تعدّ الضريبة عنصراً مهماً من عناصر شرعية المشروعات من عدمها، إذ يبيّن أن مجمل الضرائب المفروضة على الأعمال والمشاريع لا تقلّ عن ٣٢ بالمئة من إجمالي الأرباح في أفضل الأحوال، كما هو الحال في إقليم الشرق الأوسط، في حين إنها تتجاوز ٦٠ بالمئة في إقليم أفريقيا وجنوب الصحراء.

٣ - ضعف معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض مستوى الدخل

تعدّ معدلات النمو الاقتصادي أحد المحدّات الرئيسية لقدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب وخلق فرص عمل لقوة العمل الجديدة الداخلة إلى سوق العمل، نتيجة للزيادة السكانية. ولذلك ينبغي أن ينمو الناتج الإجمالي بمعدل يفوق معدل النمو السكاني، لإيجاد فرص عمل للوافدين الجدد في سوق العمل، على أن يتوجّه هذا النمو نحو القطاعات المولّدة لفرص العمل^(١١). فضلاً عن ذلك، فإن انخفاض مستوى الدخل، يدفع بالأفراد إلى مزاوله مهن مختلفة في ظلّ الاقتصاد غير الرسمي، لزيادة مستوى دخولهم من دون الحاجة إلى دفع ضرائب على الدخل الجديدة المتحققة. إن انخفاض الدخل قد يدفع الأفراد إلى ممارسة أنشطة الجريمة والتهريب لتحقيق مكاسب مادية سريعة، وفي ظلّ انخفاض الدخل المستمر قد تنتشر أنشطة الجريمة وتتحول إلى أنشطة جريمة منظمّة لتمارس عمليات التهريب والسرقة والقتل المنظمّ وعمليات غسيل الأموال^(١٢).

٤ - النظم والقيود الحكومية

يرى بعض الاقتصاديين أن الاقتصاد غير الرسمي سوف يستمر حتى في حالة انعدام الضرائب، بسبب القيود الحكومية الأخرى المفروضة على النشاط الاقتصادي للأفراد، إذ تُفرض هذه النظم إما بهدف تنظيم ممارسة أعمال معيّنة، أو رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للأفراد وضمان مستويات مناسبة من المعيشة أو الأمان.

وإذا كانت هذه القيود مصحوبة بغرامات مرتفعة ونظام فعّال للرقابة، فقد تحول دون وجود مثل هذه الأنشطة، إلا أنها ستحوّل هذه الأنشطة إلى العمل ضمن الاقتصاد غير الرسمي. وفي كثير من الأحيان تتطلب ممارسة بعض أنواع الوظائف أو الحرف الحصول على إذن رسمي أو ترخيص^(١٣).

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٥٥.

(١١) حيان سليمان، اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي؟ (دمشق: جمعية العلوم الاقتصادية، ٢٠٠٧)،

ص ١٣.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٥.

(١٣) محمد السقا، الاقتصاد الخفي (الكويت: جامعة الكويت، ٢٠٠٤)، ص ١١ - ١٢.

٥ - المشروعات الصغيرة

تعدّ المشروعات الصغيرة ركناً مهماً في هيكل الاقتصاد غير الرسمي، إذ تميل هذه المشروعات إلى إجراء معاملاتها باستخدام النقود السائلة، ومن المعروف أن مجالات الأعمال التي تقوم على استخدام السيولة في تسوية معاملاتها تسهّل من وجود أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، نظراً إلى كون أنشطة الاقتصاد غير الرسمي تتمتع بصفة السريّة، وبالتالي فإن معظم مدفوعات المترتبة على عمليات الإنتاج والبيع والشراء ودفع الأجور والمستحقات المالية تتم بصورة نقود سائلة، ولهذا يلاحظ أن أية محاولة لتطبيق النظم الضريبية بالقوة يترتب عليها إفلاس عدد كبير من المشروعات الصغيرة وإغلاقها^(١٤).

٦ - الفساد الإداري

يشمل الفساد الإداري تصرّفات غير قانونية أو قانونية تهدف إلى تحقيق مكاسب غير مشروعة تدخل ضمن نطاق أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، وبالتحديد الأنشطة غير المشروعة منه، إذ يعمل المسؤولون الحكوميون على استغلال سلطاتهم، مثل إعطاء تأشيرات أو تصريحات غير قانونية أو قانونية في فترات قصيرة، تلافياً لطول الإجراءات الإدارية والبيروقراطية، أو إرساء عطاءات المشاريع لجهات لا تستحقها على حساب جهات أخرى لها الأولوية فيها نظير مبالغ من الأموال والرشا، الأمر الذي يؤدي إلى انتعاش أنشطة الاقتصاد غير الرسمي^(١٥).

ثالثاً: تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في العراق

١ - تصميم استمارة الاستبانة

تم تصميم استمارة الاستبانة في محاولة لتغطية أو توضيح المواضيع الأساسية ذات العلاقة بممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية داخل العراق، ابتداءً من قوة العمل غير الرسمية، وإلقاء الضوء على حجم الدخل المتحققة من ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، وصولاً إلى دوافع ممارسة هذه الأنشطة، ودور الحكومة، وآثار هذه الأنشطة، بهدف توفير معلومات كافية عن هذه الأنشطة المتعاظمة ودورها، وكذلك في محاولة لتوضيح آثارها في الاقتصاد العراقي. ومن ثم، فقد تم تقسيم استمارة الاستبانة إلى محاور عدة، كما يلي:

أ - البيانات الشخصية

يهدف هذا المحور إلى التعرّف على خصائص أفراد عيّنة الدراسة لإعطاء صورة عن طبيعة العاملين في الأنشطة غير الرسمية من خلال ستة أسئلة تضمّنّها المحور.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٤.

(١٥) «الاقتصاد الخفي وعمليات غسل الأموال» (بحث منشور على موقع مقاتل من الصحراء)، < <http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/GhaslAmwal/index.htm> > .

ب - تقدير عدد العاملين في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وحجمه

يهدف هذا المحور إلى تقدير عدد العاملين في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، وتقدير نسبتهم إلى مجمل قوة العمل العراقية عن طريق معرفة نسبة العاملين في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية من عينة البحث، ومن ثم تعميمها على قوة العمل العراقية، فضلاً عن معرفة حجم الدخل المتحقق من ممارسة هذه الأنشطة في العراق خلال عام ٢٠١٠.

ج - دوافع ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية

يتلخّص الهدف من هذا المحور في التعرف على أهم الدوافع والأسباب التي تقف وراء ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية. ومن خلال الاطلاع على الأدبيات العلمية والدراسات السابقة التي تناولنا بعضها في الفصول السابقة، وواقع الأنشطة غير الرسمية في الدول المختلفة، تبين أن هنالك العديد من الأسباب المختلفة لممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية.

د - آثار الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في العراق

ويتضمّن هذا المحور ثلاثة محاور فرعية كالآتي:

(١) تحديد القدرة التنافسية للاقتصاد غير الرسمي في منافسة الاقتصاد الرسمي في العراق.

(٢) توضيح الإيجابيات والفوائد المتحققة من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في العراق.

(٣) الآثار الاقتصادية السلبية للاقتصاد غير الرسمي في العراق.

٢ - اختيار عينة الدراسة

تمّ اختيار عينة الدراسة على وفق منهج المجتمعات المفتوحة التي لا يمكن تحديد عدد مشاهداتها على وجه الدقة، إذ يعدّ من المستحيل بمكان معرفة عدد العاملين في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في العراق، نظراً إلى غياب إحصاءات قوة العمل وبيانات التعداد السكاني والدراسات التطبيقية السابقة في هذا الخصوص، إذ لم يجر أي تعداد سكاني في العراق منذ عام ١٩٩٧، ولم تتناول هذا الموضوع في جوانبه التطبيقية أية دراسة سابقة. لذلك تم اعتماد منهج المجتمع المفتوح في تحديد حجم العينة، إذ تم توزيع ٨٠٠ استمارة في عشر محافظات عراقية.

٣ - تقدير النتائج وتحليلها

خصّصت هذه الفقرة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي العراقي، وكذلك لتقدير قوة العمل غير الرسمية العراقية، مع إلقاء الضوء على دوافع وأسباب ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، فضلاً عن التعريف بأراء العاملين في الأنشطة الاقتصادية غير

الرسمية، بما يتعلق بنظم الرقابة والتنظيم، ودعم الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية المقدمة من الحكومة العراقية.

أ - محور البيانات الشخصية

(١) العمر

توصلت الدراسة إلى أن الفئات العمرية الفتية هي الأكثر ممارسة للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في العراق، إذ نجد أن العاملين ضمن الفئة العمرية ٢٦ - ٤٥ عاماً هم الأكثر ممارسة للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في العراق، إذ بلغت نسبتهم ٤٧ بالمئة من إجمالي المستطلعين، تليها الفئة العمرية الأكثر شباباً بين ١٤ - ٢٥ عاماً الذين بلغت نسبتهم ضمن الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ٤٤,٣ بالمئة، وتأتي الفئة العمرية الأخيرة ٤٦ سنة فما فوق بنسبة مشاركة تصل إلى ٨,٧ بالمئة من إجمالي المستطلعين، الأمر الذي يشير وبوضوح إلى أن ارتفاع معدلات البطالة بين الفئات العمرية الشابة في العراق يدفعهم إلى ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية.

يشمل الفساد الإداري تصرفات غير قانونية أو قانونية تهدف إلى تحقيق مكاسب غير مشروعة تدخل ضمن نطاق أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.

(٢) التوزيع بين النوع الاجتماعي

على الرغم من أن النساء يمثلن ما يقارب ٥٠ بالمئة من مجموع السكان طبقاً لتقديرات وزارة التخطيط لعام ٢٠٠٩، إلا أن العنصر النسوي لم يشكّل سوى ٢١ بالمئة من مجمل العاملين في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، في حين بلغت مشاركة الرجال ٧٩ بالمئة من مجمل العينة المستطلعة. وهذا يدل على أن الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في العراق هي من الأنشطة المستوعبة لعمل الرجال أكثر منها للنساء.

(٣) المستوى الدراسي للعاملين في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية

عند الرجوع إلى خصائص العاملين في الأنشطة الاقتصادية، فإن ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية لا تتطلب في الغالب مستوى دراسياً وتعليمياً مرتفعاً، وإن السهولة النسبية للانخراط في هذه الأنشطة في معظم دول العالم تحفز الشباب ذوي المستويات التعليمية المنخفضة على العمل ضمن هذه الأنشطة. وهذا ما يمكن ملاحظته في العراق أسوة ببقية الدول النامية، إذ إن نسبة العاملين في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية من ذوي المستويات التعليمية المنخفضة (دون الشهادة الإعدادية) هو السائد، إذ بلغ ما مجموعه ٦٦,٦ بالمئة من مجموع العاملين في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، في حين يلاحظ أن مشاركة خريجي الجامعات بلغت ما يقارب ١٥ بالمئة من مجمل العاملين في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية.

ب - تقدير عدد العاملين في الاقتصاد غير الرسمي وحجمه

يتكون هذا المحور من شقين يهدفان إلى تحقيق الآتي:

(١) تقدير قوة العمل التي تعمل ضمن الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في العراق

يمكن أن نقدر عدد العاملين في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ضمن العينة نفسها عن طريق المعادلة التالية:

نسبة العاملين في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ضمن العينة = (عدد الاستثمارات الإيجابية الصالحة للتحليل ÷ عدد الاستثمارات الكلية الصالحة للتحليل) × ١٠٠

$$= (٣٦٦ ÷ ٦٠٢) \times ١٠٠$$

= ٦٠,٧٩ بالمئة من العينة يعملون في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية

وبتعميم نتائج الاستبانة على مستوى المجتمع، نجد أن ٦٠,٨ بالمئة من قوة العمل بين ١٥ - ٦٥ عاماً تعمل ضمن الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في العراق عام ٢٠١٠.

ويمكن تقدير قوة العمل العراقية بما يقارب ١٣,٠٠٧,٥٠٥ عمال عام ٢٠١٠^(*)، ومن خلال ضرب نسبة العمالة غير الرسمية المستخرجة آنفاً، نحصل على تقدير لعدد العاملين في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية البالغ ٧,٤٥٢,١٢٧ عاملاً غير رسمي.

وتعدّ النسبة أعلاه مطابقة إلى حدّ كبير لما هو معروف عن حجم العمالة غير الرسمية في العراق، فقد كانت تقديرات العاملين ضمن الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في القطاع الحكومي تشير إلى أن هناك نسبة كبيرة منهم يعملون في مهنة ثانية بغية تحقيق دخل إضافي. وبالرجوع إلى بعض البيانات التاريخية للعراق، نلاحظ أن نسبة العاملين في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بلغت ٧٨ و ٥٨ بالمئة من مجمل قوة العمل العراقية خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، وذلك بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق، مما أدى إلى توجه الجزء الأكبر من قوة العمل لممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية المختلفة لتأمين احتياجاتها الأساسية، وتأمين مصدر دخل يقيهم ضمن حدّ الكفاف^(١٦).

(٢) تقدير حجم الدخل الاقتصادي للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في العراق

تم تقدير الدخل الناتج من ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في العراق عن طريق تقسيم الدخل إلى سبع فئات، ومن ثم استخراج متوسط الفئات، وبضربها بعدد العمال

(*) قدّرت قوة العمل العراقية لعام ٢٠١٠ من قبل الباحث من خلال الاستعانة بنموذج النمو المركّب لتقديرات قوة العمل العراقية عام ٢٠٠٦ والصادرة من وزارة التخطيط، دائرة التخطيط الاقتصادي، تقرير الاقتصاد العراقي لعام ٢٠٠٨، ص ٣٦.

Robert Looney, «Corruption's Reflection: Iraq's Shadow Economy», *Strategic Insight*, vol. (١٦) 4, no. 3 (2005), p. 8.

في الاقتصاد غير الرسمي يمكن الحصول على تقدير للاقتصاد غير الرسمي، كما هو مبين في الجدول التالي.

جدول الوصف الإحصائي لدخل العاملين في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية

الفئة	التكرار	النسبة المئوية	المجموع (مليون دينار)
مليون دينار سنوياً	١٢٧	٣٤,٦٧	١٢٧
ثلاثة ملايين دينار سنوياً	١١٣	٣٠,٨٨	٣٣٩
خمس ملايين دينار سنوياً	٦٨	١٨,٥٨	٣٤٠
عشرة ملايين دينار سنوياً	٣٣	٩,٠١	٣٣٠
عشرون مليون دينار سنوياً	١١	٣,٠٢	٢٢٠
ثلاثون مليون دينار سنوياً	٩	٢,٤٧	٢٧٠
خمسون مليون دينار سنوياً	٥	١,٣٧	٢٥٠
المجموع	٣٦٦	١٠٠	١,٨٧

وبقسمة مجموع الدخل السنوي (١,٨٧ مليار دينار) على المجموع الكلي للعاملين في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في العينة نحصل على متوسط ٥,١٢٥,٦٨٣ دينار سنوياً لكل فرد.

وبضرب هذا المبلغ بعدد العاملين في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية المقدّر أعلاه، نحصل على تقدير عن حجم الناتج الإجمالي للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية كالآتي:

٥,١٢٥,٦٨٣ دينار \times ٧,٩٠٧,٢٦٢ عامل = ٤٠,٥٣ تريليون دينار عراقي، ويمكن تحويل هذا الرقم إلى الدولار عن طريق قسمته على سعر الصرف الرسمي البالغ ١١٧٠ ديناراً عراقياً لكل دولار أمريكي، فنحصل على ٣٤,٦٤ مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل ٢٩,٤٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العراقي عام ٢٠١٠ الذي قدّر بما يعادل ١١٧,٧ مليار دولار^(١٧).

ج - دوافع ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية

(١) أوضحت إجابات العينة أن قلة فرص العمل الموفرة من قبل الدولة تأتي في المرتبة الأولى، وبمعدل ٨٥ بالمئة من المشاركين في الاستبانة، وهذه النسبة المرتفعة تدل بشكل صريح اعتماد الأفراد على الدولة في توفير فرص العمل بشكل كبير جداً، وانتشار ثقافة الاعتماد على الدولة، وانعدام روح المبادرة الشخصية. فمن وجهة نظر المستبانين، يتميز القطاع الحكومي بالرواتب والمخصصات المرتفعة نسبياً، والأمان الوظيفي من خلال التقاعد، فضلاً عن انخفاض ساعات العمل الرسمية، وكذلك بعض المزايا العينية كقطع الأراضي وغيرها، وذلك بالمقارنة بما يوفره القطاع الخاص الرسمي.

والجدير بالذكر أن هيكل الوظائف العام في المؤسسات الحكومية العراقية يضم عدداً كبيراً من الموظفين يقارب الـ ٢,٤٦ مليون موظف يعملون في مجال الخدمات العامة في الغالب، وخصوصاً في ظل غياب أية خطة حكومية للنهوض بالقطاع الصناعي والزراعي في العراق^(١٨).

(٢) يمثل **عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي**، وانخفاض عدد فرص العمل الموفرة في القطاع الخاص، وارتفاع تكاليف المعيشة والتضخم في المراتب الثانية والثالثة والرابعة على التوالي، ضمن أسباب ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في العراق، بالنسب التالية: ٨٤,٧ بالمئة، و ٨٤,٤ بالمئة، و ٨٣,٦ بالمئة، و ٨٣,٦ بالمئة، ضمن إجابات عينة الدراسة على التوالي، إذ مرّ العراق بأزمات سياسية واقتصادية مستمرة خلال الثلاثين عاماً الماضية؛ فمن الحرب العراقية - الإيرانية على مدى ثمانية أعوام، مروراً بحربي الخليج الأولى والثانية، وما تلاهما من فترة الحصار الاقتصادي التي دامت لمدة ثلاثة عشر عاماً، وما خلفته هذه الحقب من آثار اقتصادية سلبية كبيرة في الاقتصاد العراقي، وصولاً إلى إسقاط النظام السابق في حرب الخليج الثانية من خلال غزو عسكري خارجي، وما تلاه من تعاقب الحكومات. والحال مشابه جداً من النواحي الاقتصادية، إذ يؤدي تضخم الأسعار، وارتفاع تكاليف المعيشة، والفساد المالي والإداري، دوراً مهماً في العراق، وما خلفته الحروب من دمار شامل للبنية التحتية وللاقتصاد الوطني الذي تأثر بشكل كبير جداً جراء سياسات الانفتاح الاقتصادي المفاجيء أمام المنتجات الأجنبية الصناعية والزراعية كافة.

(٣) كان المعلم الأول لـ **تفاقم مشكلة البطالة في العراق** بعد عام ٢٠٠٣، مقترنة بأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، الانتشار الكبير للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية التي شهدتها الاقتصاد العراقي، وانتشار الفساد المالي والإداري، وما أحدثته من تشوّه في المشاريع الاستثمارية، الذي أثر بدوره في ارتفاع معدلات البطالة من جوانب عدة^(١٩).

فضلاً عن ذلك، أسهم حلّ بعض الوزارات، وكذلك اتباع المحسوبة والمنسوبة في التعيينات، إلى ارتفاع معدلات البطالة خلال الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠١٠)، إذ بلغت البطالة عام ٢٠٠٣ حوالي ٢٥,١ بالمئة، وقد ارتفعت إلى ٣٠ بالمئة عام ٢٠١٠^(٢٠).

(٤) **ارتفاع معدلات التضخم**: استمر الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ في معاناته بسبب تزايد معدلات التضخم، وارتبط ذلك بأسباب عديدة، أهمها الإدارة الخاطئة للاقتصاد العراقي، فالعمل على زيادة أسعار المشتقات النفطية كنوع من تقليص الدعم الحكومي، بهدف تطبيق آلية التحول إلى اقتصاد السوق أولاً، وانفتاح السوق أمام المنتجات المستوردة من معظم دول العالم ثانياً، زاد من تعرّض الاقتصاد العراقي لمشكلة التضخم المستورد من جهة

(١٨) العراق، وزارة المالية، **البيان المالي لعام ٢٠١٠** (بغداد: وزارة المالية، ٢٠١١)، الجدول.

(١٩) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء والتكنولوجيا والمعلومات، **نتائج مسح**

التشغيل للأعوام ٢٠٠٣، و ٢٠٠٤، و ٢٠٠٥، صفحات متفرقة.

(٢٠) Joelle Hong, *The War on Terror: Iraq GDP and Unemployment* (Washington, DC: World Bank Group, 2010), p. 8, < http://www.law.depaul.edu/centers_institutes/ihrli/pdf/hong.pdf >.

ثانية. إن معدلات التضخم المرتفعة التي يشهدها العراق تعود إلى غياب القوانين المنظمة للأنشطة الاقتصادية، وغياب الخطط والحلول الاقتصادية لمعالجة المشكلات التي يعانيها الاقتصاد العراقي. وهذا ما يؤكد صندوق النقد الدولي، عندما أشار إلى أن التضخم السنوي في العراق ارتفع من ٣١,٥ بالمائة في نهاية عام ٢٠٠٥ إلى حوالي ٦٥ بالمائة في نهاية عام ٢٠٠٦^(٢١). إن هذا كله أسهم في زيادة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في العراق.

(٥) ارتفاع مستوى الفقر: يعتمد العراق في مجمل موازناته السنوية على الإيرادات

إن نسبة العاملين في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بلغت ٥٨,٧٨ بالمائة من مجمل قوة العمل العراقية خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، وذلك بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق.

المتحققة من مبيعات النفط، التي يتم تخصيصها لاستيفاء احتياجات الدولة المختلفة، الإدارية والسياسية والأمنية، وكذلك الاجتماعية والاقتصادية. ويلاحظ أن الشريحة الاجتماعية الفقيرة ذات الدخل المنخفض في ازدياد، إذ قدر عدد المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر(*) بـ ٢٣ بالمائة من مجمل سكان العراق عام ٢٠٠٩، وهو ما يمثل ٦,٩ مليون مواطن لا يجدون قوت يومهم، طبقاً للإحصاءات الرسمية الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي^(٢٢).

(٦) يلاحظ كذلك من أجوبة المستبائين أن

الضرائب والرسوم لا تؤدي دوراً مهماً، كأحد الأسباب الموجبة لممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في العراق، وقد حصلت على ٣١ بالمائة فقط من مجمل أصوات العينة. وهذا يبين الدور الضعيف الذي تؤديه هذه الأداة المهمة في إدارة الاقتصاد الوطني العراقي، إذ تعدّ الضرائب أحد أهم الأسباب التي تدفع مواطني الدول المتقدمة إلى ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية.

رابعاً: آثار الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في العراق

نظراً إلى أهمية الاقتصاد غير الرسمي، وما له من آثار كبيرة في المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق، خصّص هذا المبحث للإلقاء الضوء على هذه الآثار، وبيان علاقة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ببعض المتغيرات الاقتصادية خلال مدة الدراسة، وكذلك

(٢١) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء والتكنولوجيا والمعلومات، نتائج مسح التشغيل للأعوام ٢٠٠٣ و ٢٠١٠، صفحات متفرقة.

(*) خط الفقر: عرّفت وزارة التخطيط العراقية خط الفقر بأنه «تعبير يقصد به المبلغ الذي يكفي لشراء الاحتياجات الغذائية والخدمات والسلع غير الغذائية الأساسية، وقد قدرت طبقاً للاستراتيجية تخفيف الفقر بما يقارب ٧٧ ألف دينار عراقي شهرياً، بحسب ما جاء في «الاستراتيجية الوطنية لتخفيف الفقر».

(٢٢) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الاستراتيجية الوطنية لتخفيف الفقر (بغداد: الجهاز المركزي

للإحصاء، ٢٠٠٩)، ص ٨.

لإلقاء الضوء على عمالة الأطفال والجريمة وغسيل الأموال في العراق.

١ - الآثار الإيجابية والفوائد المتحققة من الاقتصاد غير الرسمي في العراق

يعتقد العاملون في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في العراق أن هذه الأنشطة قادرة على تحقيق العديد من الفوائد والميزات، كما يلي:

أ - العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي

(١) تزويد الاقتصاد الرسمي بقوة عمل ماهرة وذات خبرة

يؤدي الاقتصاد غير الرسمي وأنشطته المتنوعة دوراً محورياً ورئيسياً في الحياة الاقتصادية العراقية، إذ يعتقد ٥٦ بالمئة من مجمل العاملين في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية أن الاقتصاد غير الرسمي قادر على منافسة الاقتصاد الرسمي. وهذا الاعتقاد يستند إلى بعض المعطيات الواقعية، إذ نلاحظ أن نسبة كبيرة من المحلات والمعامل والورش والباعة والعمال الحرفيين والعمال المهرة تعمل ضمن الاقتصاد غير الرسمي. ويعتقد ٧٩,٢ بالمئة من العاملين في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية أن الاقتصاد غير الرسمي قادر على توفير عمال شبه مهرة للاقتصاد الرسمي بأنشطته كافة، نظراً إلى الخبرة التي يكتسبونها جراء ممارستهم للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية التي قد تتطابق مع متطلبات العمل في بعض الأنشطة الرسمية.

(٢) الحد من التضخم وارتفاع الأسعار

يعتقد ٧٢,٤ بالمئة من العاملين أن الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية قادرة على الحد من ارتفاع أسعار السلع والخدمات التي يقدمها الاقتصاد الرسمي، نظراً إلى ما توفره هذه الأنشطة من أجواء منافسة عالية، فضلاً عن الخدمات والسلع التي تقدم من قبل الاقتصاد الرسمي.

(٣) ترويج السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد الرسمي

يلاحظ أن الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في العراق تعتمد بشكل كبير على السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد غير الرسمي، فالباعة المتجولون، وأصحاب المعامل الصغيرة، والعاملون في أنشطة أسواق الصرف غير الرسمية، وباعة التجزئة، ومحلات الصيانة المختلفة غير المسجلة، يعتمدون بشكل كبير على السلع والخدمات التي تنتج أو تستورد بصورة رسمية، الأمر الذي يوفر منفذاً كبيراً لتسويق منتجات الاقتصاد الرسمي.

ب - فوائد الاقتصاد غير الرسمي

لا شك في أن هناك فوائد عدة تتحقق من وجود الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، أهمها:

(١) توفير فرص عمل للكثيرين من العاطلين عن العمل، إذ لاحظنا من خلال تقديرات

قوة العمل غير الرسمية في العراق المذكورة آنفاً، أن الاقتصاد غير الرسمي يوفر فرصاً لما يفوق ١٠ ملايين عامل، أي بمعدل أربعة أضعاف ما يوفره القطاع الحكومي من فرص عمل.

(٢) **تقليل معدلات الجريمة ومعدلات الهجرة للبحث عن العمل ومصادر الدخل خارج العراق**، وذلك لأن توفير فرص العمل، ومن ثم الحصول على دخل شهري أو يومي، كما تم بيانه سابقاً من أن ناتج الاقتصاد غير الرسمي يعادل ٢٩ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٠، فهو أيضاً ما يؤدي بالضرورة إلى تقليل معدلات الجريمة، والاتجاه نحو ممارسة الأنشطة الاقتصادية الشرعية غير الرسمية، عوضاً عن الاتجاه نحو الجريمة بسبب الدخل المستحصل من هذه الأنشطة.

(٣) **توفير جزء من العرض الكلي للسلع والخدمات المطلوبة في العراق بأسعار معقولة ومقبولة**، إذ نلاحظ انتشار إنتاج وتسويق السلع والخدمات المختلفة في شتى مناطق العراق، وهذا ما أكدته إجابات العاملين في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، إذ يعتقد ٨٠ بالمئة من مجمل العاملين في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية أن الاقتصاد غير الرسمي يسهم في توفير جزء من العرض الكلي للسلع والخدمات في الأسواق العراقية.

٢ - الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي في العراق

يلاحظ من تحليل استمارة الاستبانة أن هناك آثاراً سلبية للاقتصاد غير الرسمي، يمكن إجمالها بالآتي:

أ - عبر ٩٠ بالمئة من العاملين في الأنشطة غير الاقتصادية غير الرسمية عن اعتقادهم بأن الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى زيادة عدد العاملين في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية من دون عقود عمل رسمية تحمي حقوقهم، وتجعلهم عرضة لاضطهاد أرباب العمل بتخفيض أجورهم وغيرها من المستحقات والمخصصات. فمثل هذه المشروعات تعدّ نشاطاً اقتصادياً غير رسمي، فهي غير مسجلة في سجلات الدولة الضريبية أو التنظيمية، وعدم تسجيلها يعرضها لضياع حقوقها القانونية أمام الغير، الأمر الذي يترك هذه الشريحة من العاملين من دون قوانين تصون حقوقهم كبقية العاملين في القطاع الرسمي.

ب - احتل العراق المرتبة ١٧٥ من أصل ١٧٨ دولة في قائمة الدول الأكثر فساداً في العالم عام ٢٠١٠، وهو في المرتبة (١٧) والأخيرة في تسلسل الدول العربية. وقد حقق فقط ١,٥ درجة من مقياس تقرير الفساد الإداري العام المؤلف من ١٠ درجات عام ٢٠١٠^(٢٣). ويعاني العراق انتشار ظاهرة الرشوة بصورة كبيرة وواضحة بين موظفي الدولة، إذ تم إبلاغ هيئة النزاهة عن ٧٧٩٧ قضية فساد في عام ٢٠٠٩ فقط، وتم إصدار ٣١٧٠ أمر توقيف قضائي، منها ١٥٢ أمر قبض على موظفين بدرجة مدير عام فأعلى^(٢٤). وبلغ المعدل العام للنسبة المئوية للمعاملات المروجة عن طريق الرشاوى ١٨ بالمئة من مجمل المعاملات التي تم توثيقها في عام ٢٠٠٩^(٢٥).

(٢٣) Transparency International [TI], *Corruption Perceptions Index 2010* (Berlin: Transparency International, 2011), p. 3.

(٢٤) العراق، هيئة النزاهة، **التقرير السنوي لعام ٢٠٠٩** (بغداد: هيئة النزاهة، ٢٠١٠)، ص ٤.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٠.

ج - يعتقد ٨٨ بالمئة من العاملين في الأنشطة الاقتصادية أن وجود الاقتصاد غير الرسمي من دون ضوابط، ومن دون وجود وتطبيق القوانين المنظمة للعمل داخله، يؤدي بشكل مباشر إلى انتشار الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بشكل كبير. ويجدر بنا هنا إلقاء الضوء على واحدة من أهم نتائج غياب الرقابة، وعدم تطبيق الضوابط والقوانين العراقية، ألا وهي عمالة الأطفال؛ وظاهرة أطفال الشوارع عالمية، إذ ميّز العاملون في هذا المجال نوعين من الأطفال ذوي الارتباط بالشارع، وهما النوع الأول الأطفال الذين يعيشون في الشارع «(Children living on the street)». أما النوع الثاني فهم الأطفال الذين يعيشون في الشارع ويمارسون مهناً هامشية في الشوارع، ولكنهم على اتصال مستمر بأسرهم، إذ يقضون جزءاً من اليوم في سكن يجمعهم مع أسرهم، ويطلق عليهم «الأطفال الذين يعيشون من الشارع» (Children living off the street) (٢٦).

ووفق تقديرات صندوق رعاية الطفولة والأمومة (اليونيسيف - UNICEF)، فإن مجمل العاملين من الأطفال في العراق يبلغ نحو ١٥ بالمئة من مجموع أطفال العراق عام ٢٠٠٨ (٢٧).

د - المغالاة في معدلات البطالة: التأثير واضح في خطط التوظيف، لأن وجود الاقتصاد غير الرسمي يشوّه بيانات العمالة الكلية، ويمكن أن نلاحظ هذه النقطة بوضوح في العراق من خلال تقديرنا عدد العاملين في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بما يقارب ٦٠,٧٨ بالمئة من مجمل قوة العمل الرسمية في عام ٢٠٠٩، في حين إن العدد الفعلي للموظفين في الاقتصاد الرسمي بشقيه الخاص والعام لا يتجاوزون ٤ ملايين عامل، أي ٢٣ بالمئة فقط من قوة العمل عام ٢٠٠٩ (٢٨). ومن جهة أخرى، يؤثر وجود الاقتصاد غير الرسمي وأنشطته في الخطط الاستثمارية والتجارية للاقتصاد الرسمي، سواء أكان عاماً أم خاصاً. وبما أن قوة العمل غير الرسمية تكون في العادة غير مسجلة، نظراً إلى عدم وجود إحصاءات وتقديرات عن حجم العاملين في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، فإن التقديرات الرسمية حول معدلات البطالة تكون مغالى فيها في العراق. فكما لاحظنا من خلال تقدير حجم قوة العمل غير الرسمية، فإن جزءاً كبيراً من قوة العمل العراقية تمارس أنشطة اقتصادية غير رسمية في الاقتصاد العراقي، إذ إن نحو ثلثي قوة العمل العراقية تعمل في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية. ومن خلال مقارنة هذه البيانات بالإحصاءات الرسمية، نجد أن التقديرات الرسمية لمستويات البطالة تفوق الواقع الفعلي في العراق.

هـ - التقليل من أثر السياسات المالية والنقدية في العراق: يؤثر الاقتصاد غير الرسمي تأثيراً سلبياً في السياستين المالية والنقدية من خلال المؤشرات الآتية:

(٢٦) زينب محمد كاطع الخفاجي، «أطفال الشوارع في العراق وعلاقته ببعض المتغيرات (دراسة ميدانية في مدينة بغداد)»، مجلة كلية التربية (الجامعة المستنصرية)، العدد ٤ (٢٠١١).

(٢٧) منظمة اليونسيف، تقرير أوضاع أطفال العراق، ٢٠٠٨ [د.م.]: اليونسيف، ٢٠٠٩، ص ١٢.

(٢٨) العراق، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية، ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ (بغداد: وزارة التخطيط، ٢٠١٠).

(١) **الطلب على السيولة:** إن معظم المعاملات في الاقتصاد غير الرسمي تتم باستخدام النقود، الأمر الذي يزيد من الطلب الكلي على السيولة (ولكن الملاحظ أن هذا الطلب الإضافي الكبير لا يضاف إلى مجموع الطلب الكلي على السيولة، ولا يصنّف ضمن الدوافع الأساسية للاحتفاظ بالنقود)، وبالتالي التقليل من آثار سياسات الاستقرار النقدي التي يضعها المصرف المركزي لتكون موجّهة للاقتصاد الوطني، لأنها تكون أقل من الطلب الحقيقي على السيولة المكوّن من الطلب لأغراض المعاملات الرسمية، والطلب لأغراض المعاملات غير الرسمية.

(٢) **فقدان الحصيلّة الضريبية:** إن من أهم الآثار السلبية المترتبة على وجود الاقتصاد غير الرسمي هي فقدان حصيلّة الضرائب المستحقة للدولة التي تستخدمها في مجالات الخدمة العامة، إذ لا يدفع أصحاب الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية أية ضرائب أو رسوم، سواء أكانت ضرائب دخل أم كانت رسوم استخدام الخدمات الحكومية، أي أن جانباً من الدخل الذي يتم توليده داخل الاقتصاد العراقي لا يدفع منه ضرائب، ويحدث ذلك عندما لا يقوم الأفراد بالكشف عن دخولهم أو طبيعة وظائفهم التي يقومون بها. كذلك ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات التي لا يتم تحصيلها نتيجة التهرب الضريبي.

(٣) **اختلاف معدل النمو الاقتصادي:** إن معدلات النمو الحقيقية تختلف عن معدل النمو المسجل في الاقتصاد العراقي، فإذا كان الاقتصاد غير الرسمي والرسمي ينموان بصورة متوازنة، فإن التحيز في المؤشرات عن النمو الفعلي يصبح صفراً، أما إذا تجاوز معدل نمو الاقتصاد غير الرسمي معدل النمو في الاقتصاد الرسمي، فإن المعدل العام للنمو هو أقل من الواقع.

و - التأثير في توزيع الموارد: عندما تكون هناك منافسة غير عادلة بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي بالشكل الذي يمكن الاقتصاد غير الرسمي من اجتذاب القدر الأكبر من الموارد، نظراً إلى تكاليف التشغيل والإنتاج المنخفضة نسبياً عن مثيلاتها، فسيستمر هذا التدفق من الموارد الممول من الاقتصاد الرسمي نحو الاقتصاد غير الرسمي في العراق طالما أن معدلات العائد الصافي من دون ضريبة (أعلى في الاقتصاد غير الرسمي منه في الاقتصاد الرسمي)، إذ تتميز الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بميزة نسبية من المشاريع الرسمية، حيث إنها تعدّ عالية على الحكومة من الجوانب الآتية:

(١) استهلاك الكهرباء والماء والخدمات مجاناً.

(٢) دفع أجور بمستويات منخفضة عن الأجور المدفوعة في الأنشطة الاقتصادية الرسمية.

(٣) عدم دفع الضرائب التي يدفعها أصحاب المشاريع والأنشطة الرسمية.

ز - انتشار أنشطة الجريمة وغسيل الأموال وتهريب المخدرات: ساعدت الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في العراق على انتشار أنشطة الجريمة وتهريب المخدرات وغسيل الأموال، وخصوصاً في ظل غياب شبه مطلق لسلطة القانون، وضعف الجهات الرقابية، وانتشار مظاهر الفساد والرشوة في مفاصل الحياة العامة كافة. ويمكن إجمال الأنشطة غير الشرعية وأنشطة الجريمة في العراق في الآتي:

(١) **تجارة المخدرات:** لقد أصبح العراق ليس منفذاً لتهريب المخدرات، كالحشيش والهيروين، القادمة من أفغانستان عن طريق سورية وإيران، متجهة إلى أسواق الكويت والسعودية، ومن ثم إلى بقية دول مجلس التعاون الخليجي فحسب، بل أصبح سوقاً مفتوحة، نظراً إلى وضع الحدود العراقية المنفتحة وغير المؤمنة بشكل واضح. وقد أوضح مكتب الأمم المتحدة لمكافحة تجارة المخدرات والجريمة (UNODC) أن العراق يعاني عدة مشكلات إجرامية، مثل تهريب المخدرات، وتهريب السلاح، وغسيل الأموال، والخطف والابتزاز والسرقة المسلحة التي تنامت بشكل كبير، واتخذت أشكالاً منظمة، مع انتشار العصابات المسلحة في عموم العراق. وأشار التقرير إلى وجود سبعة آلاف مدمن مسجل في عموم المحافظات عام ٢٠٠٤، وهو العدد الذي ارتفع إلى ٢٨ ألف مدمن في عام ٢٠٠٦، بحسب تقرير مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات^(٢٩).

(٢) **غسيل الأموال:** لقد نمت هذه الظاهرة الإجرامية سريعاً في العراق، وخلفت آثاراً

سلبية على المجتمع والاقتصاد، وأصبح العراق بيئة ملائمة لغسيل الأموال والجريمة، مما يعظم من آثارها السلبية الاقتصادية والاجتماعية، في ظل ضعف القوانين والتشريعات والإجراءات التي تحدّ من هذه الظاهرة. فبعد الاحتلال عام ٢٠٠٣، وما شهدته العراق من غياب للحكومة بكل مؤسساتها، وما خلفه الاحتلال من تدمير للبنى التحتية، وانكشاف السوق العراقية، أدى كل ذلك إلى أن يكون العراق بيئة ملائمة لوقوع الجرائم من جهة، وغسيل الأموال من جهة أخرى.

يعتقد ٨٩ بالمئة من العاملين في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية أن وجود الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى اتساع وزيادة ظاهرة الغش الصناعي والتجاري، جرّاء مخالفة المواصفات القياسية للسلع والخدمات المقدمة إلى المواطنين.

(٣) **انتشار الغش الصناعي والتجاري:** يعتقد ٨٩ بالمئة من العاملين في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية أن وجود الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى اتساع وزيادة ظاهرة الغش الصناعي والتجاري، جرّاء مخالفة المواصفات القياسية للسلع والخدمات المقدمة إلى المواطنين، إذ تعمل المعامل والمصانع غير الرسمية من دون مراعاة المواصفات التي يجب تحقيقها في المنتجات المختلفة، سواء أكانت غذائية أم صناعية أم تجارية. وهذا ما يترك آثاراً سيئة في مجمل الاقتصاد العراقي في مختلف أوجهه، إذ إن الأضرار المترتبة على عملية الغش التجاري والتقليد تنعكس مباشرة على المستهلك من خلال الآثار السلبية المترتبة على السلامة العامة والآثار الاقتصادية الأخرى □

(٢٩) Mark Fritz, «Arms and drugs Smuggling Rise as Crime Gets Organized in the New Iraq», Associated Press (2007), p. 5.